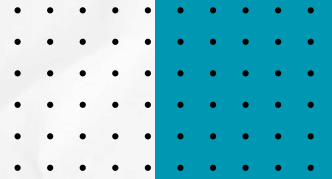




المسح على الخفين

جمع مسائل المسح على الخفين
والجورين والجبرة والعمامة

احتوت على 36 مسألة



جمع فضيلة الشيخ

بندر ردن الحارثي

حفظه الله ووفقه

اعتنى به

جلوي المطيري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد ..

أحيتي القُراء والمستفيدين من هذه الورقات أحببت أن أجمع لكم **مسائل المسح على الخفين** وأذكر الراجح من أقوال أهل العلم مجردة عن الدليل والمناقشة حتى لا يطول المقام حتى يستفيد منها القارئ وطالب العلم الذي يبني عليها الأقوال والأدلة وتكمل فائدته.

نسأل الله أن يعم بنفعها ويكتب الأجر لمن قرأ وجمع وكتب هذه الورقات.

المسح على الخفين

حكم المسح على الخفين

المسألة الأولى

الجواز في الحضر والسفر وهو قول الجمهور (1)، وخالف في ذلك الرافضة والخوارج والهداوية وقالوا بعدم الجواز. فصار المسح شعارا لأهل السنة وعدم المسح شعارا لغيرهم من أهل البدع (2).

المسألة الثانية

حكم المسح على الجوربين (الشراب)

يجوز المسح عليها مطلقا قول أبي حنيفة وصاحبيه وهو القول الذي رجع إليه قبل موته وأرجح قولي الشافعي، وهو مذهب الإمام أحمد (3) واشتروطوا شروطا منها أن تكون صفيقة (ثقيلة) وخالف شيخ الإسلام وقال يجوز المسح عليها مطلقا ولو كانت خفيفة (4).

حكم المسح على الخرق واللفائف

المسألة الثالثة

وهي ما تلف وتشد على القدمين حتى تغطي محل الفرض. جواز المسح عليها مطلقا، وهو قول عند الحنابلة وبعض الأحناف وهو قول شيخ الإسلام، وقال: اللفائف بالمسح أولى من الخف (5).

المسألة الرابعة

المسح على الجوبب الشفاف الذي يصف البشرة

جواز المسح عليه، وحكاه النووي قولاً لعمر وعلي رضي الله عنهما، وحكوه عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن وإسحاق وداود (6)، ورجح هذا القول الشيخ ابن جبرين رحمة الله.

المسح على الخفين

حكم المسح على الخف المخرق

المسألة الخامسة

يجوز المسح عليه مطلقا ما دام يسمى خفا ولو كان الخرق كبيرا فاحشا، وهو قول الشافعي في القديم والثوري وأبو ثور وإسحاق وقول الظاهرية وابن المنذر (7) وهو اختيار شيخ الإسلام (8).

حكم المسح على النعال

المسألة السادسة

لا يجوز المسح على النعلين، وهو قول الأئمة الأربعة والمعتمد عندهم (9) وهو اختيار ابن القيم (10)، وابن مفلح الحفيد (11).

حكم تكرار المسح

المسألة السابعة

مكروه على الصحيح، وهذا مذهب الحنفية والشافعية (12)، ومذهب المالكية وهم يكرهون تكرار المسح إذا كان بماء جديد، فإن كان بدون أخذ ماء جديد فلا كراهة عندهم (13). وهو المشهور عند أحمد.

الحكمة من المسح على الخفين

المسألة الثامنة

رفعا للمشقة وتيسيرا على الأمة.

المسح على الخفين

ما هو الخف والجوب والجرموق

المسألة التاسعة

الخف: والخف في هيئته وشكله قريب من ما يسمى اليوم (البسطار). والجوب: كلمة فارسيه وهي الشراب, وقد نقل الازهري عن الليث أنه قال: الجوب لفافة الرجل(14). الجرموق: وهو الموق, وهي من الكلمات المعربة ولا أصل لها في كلام العرب, وهو قصير يلبس فوق الخف المعتاد لحفظه أو لشدة البرد مثل ما يسمى اليوم (الجزمة أو الكندرة).

هل للمسح وقت؟

المسألة العاشر

للمسح توقيت، (يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليهن للمسافر) وهو قول الجمهور، واختيار ابن حزم(15)، وقال شيخ الإسلام بالتوقيت إلا إذا كان هناك حاجة أو ضرورة كالبرد الشديد الذي يضره إن خلع خفيه أو غير ذلك(16)، وهذا من مفرداته جمعاً بين القولين المتعارضين.

وقت المسح

المسألة الحادية عشر

يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام بلياليهن للمسافر، على الصحيح.

متى يبدأ المسح؟

المسألة الثانية عشر

يبدأ من أول مسح بعد حدث، وهو مذهب الأوزاعي وأبي ثور ورواية عن أحمد ورواية داود الظاهري اختارها ابن المنذر ورجحها النووي وشيخ الإسلام وابن حزم(17)

المسح على الخفين

حكم التوقيت على الخفين

واجب على الصحيح، ومن زاد على التوقيت
وصلى ناسياً يعيد الصلاة.

المسألة
الثالثة عشر

الحكمة من توقيت المسح

المسألة
الرابعة عشر

حتى لا تكون هناك رائحة تؤذي من حولك من المسلمين.

صفة إدخال القدمين واشتراط إكمال
الطهارة قبل الشروع في لبسها

لا مانع من إدخال القدم اليمنى ومسحها ثم اليسرى ومسحها
ولا يشترط إدخال القدمين معاً، وهو قول أبي حنيفة وبعض
الشافعية ورواية عن أحمد اختارها شيخ الإسلام وابن القيم،
وهو قول الثوري والظاهرية، ورجحه المزني وابن المنذر (18).

المسألة
الخامسة عشر

كيفية المسح على الخفين

المسألة
السادسة عشر

يكون المسح من أعلى الخفين على الصحيح، وقال أحمد: هذا
ما ذهب إليه ابن عمر رضي الله عنهما والزهري أخذاً عنه (19).
والمقدار المجزئ ما يقع عليه اسم المسح في محل الفرض،
وهو قول الشافعية والثوري والظاهرية ورجحه ابن حزم (20)

المسح على الخفين

نزع الخفين والجوربين والعمامة والخمار
بعد المسح عليها هل يبطل الطهارة؟

المسألة السابعة عشر

الطهارة باقية ولا يلزمه إعادة وضوئه ولا غسل قدميه، وهو قول الحسن البصري والنخعي وقتادة وعطاء وابن حزم وشيخ الإسلام والظاهرية، واختاره النووي وابن المنذر (21).

المسافر إذا مسح ثم أصبح مقيم

المسألة الثامنة عشر

يُمسح مسح مقيم، وإذا تجاوز يوم وليلة انتقض مسحه من الحال، وهذا مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، وعند من يرى توقيت المسح (22).

المقيم إذا لبس خفيه ثم سافر فله ثلاث حالات

الحالة الأولى: أن يسافر بعد لبس خفيه وقبل حدثه فهذا يمسح مسح مسافر، قال النووي بالإجماع. الحالة الثانية: أن يحدث وهو مقيم ولم يمسح إلا في السفر يمسح مسح مسافر على الصحيح، قول الجمهور. الحالة الثالثة: إذا ابتداء المسح وهو مقيم وبقي له شيء من المدة وهي أربع وعشرين ساعة، ثم سافر فإنه يكمل مسح مسافر، فيكمل ثلاثة أيام بلياليهن على المدة التي كان قد مسحها وهو مقيم، وهو قول أبي حنيفة ورواية عند أحمد ورواية عند الشافعي ورجحه ابن عثيمين.

المسألة التاسعة عشر

انتهاء مدة المسح هل تنقض الوضوء

المسألة العشرون

لها حالتان: الأولى: إذا انتهت مدة المسح وهو محدث، اتفق العلماء على وجوب استئناف الوضوء (23). الثانية: إذا انقضت مدة المسح وهو لا يزال على طهارته: لا تبطل طهارته ولا يلزمه شيء، وقال به الحسن البصري والنخعي ومالك وداود وابن حزم وهو اختيار شيخ الإسلام (24).

المسح على الخفين

تجاوز الجورب والخف الكعبيين

المسألة الواحد والعشرون

واجب على الصحيح، ولا يجوز للمسلم أن يلبس الجوارب (الشراب) التي لا تستر الكعبيين ويتعمد ذلك ويمسح عليها، والخلاف عند أهل العلم فيمن لا يجد غيرها لحاجة وفقير.

حكم المسح على الملبوس دون الكعب

المسألة الثانية والعشرون

لا يجوز المسح عليها، وهو قول الأئمة الأربعة والمعتمد في مذاهبهم، وهو اختيار شيخ الإسلام الثابت عنه في كتبه (25).

من لبس الكنادر القصير الذي لا يغطي محل الفرض ولكن تحته الشراب

المسألة الثالثة والعشرون

يجوز المسح على الكنادر والشراب معا لأنهما في حكم الخف الواحد ويشترط لبس الكنادر وهو على طهارة بالماء فإن لبسها بعد انتقاض طهارة بالماء لم يصح المسح عليها، فإن خلعها ثم لبسها لم يصح المسح عليها إنما يمصح على الشراب، وقد أفتى بذلك محمد ابن إبراهيم رحمه الله.

هل المسح أفضل أم الغسل

المسألة الرابعة والعشرون

على الصحيح إذا كان يلبس الخف الأفضل المسح وإذا كان لا يلبس الخف فالأفضل الغسل، وهو اختيار شيخ الإسلام وابن القيم (26).

المسح على الخفين

من خالف المسح من الصحابة

المسألة الخامسة والعشرون

عائشة وأبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم (والأحاديث فيها ضعيفة) وما روي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أنه قال : أحب إلي الغسل، وأنه كان يأمر بالمسح ويغسل قدميه، وعندما سئل قال: حُبب إلي الوضوء. والأثر عند أبي شعبة بسند صحيح(27)، وروى ابن المنذر عن عمر رضي الله عنه نحوه(28).

المسألة السادسة والعشرون

خلع الخفين لغسل الرجل

فمن كان يرى أن الغسل أفضل أو كان يقلد من يقول بذلك فخلع خفيه أو جوربيه ليغسل رجليه طلباً لكمال الأجر ولم تكن به رغبة عن الرخصة فلا حرج عليه في ذلك، علماً بأن الأولى طرح التكلف في ذلك. ويحرم ترك المسح على الخف إنكاراً لمشروعيتها فذلك من البدع المحرمة(29).

المسح في سفر معصية

المسألة السابعة والعشرون

يُمسح مسح مسافر على الصحيح، قول أبي حنيفة وشيخ الإسلام وابن حزم(30).

المسألة الثامنة والعشرون

نسيان التوقيت وما هو التوجيه

يأخذ على اليقين عنده، مثال: لو شك هل المسح في الظهر أو العصر فإن جعله الظهر مطلقاً أحوط، وإن أراد أن يعمل بغلبة الظن فله ذلك(31).

في اشتراط النية في المسح

المسألة التاسعة والعشرون

النية شرط في المسح على الصحيح، قول الجمهور (32).

من لبس لكي يمسخ

المسألة الثلاثون

جائز على الصحيح ولا مانع من ذلك، وهو مذهب الحنفية وقول في مذهب المالكية واختيار ابن حزم (33).

تقديم الرجل اليمنى في المسح

المسألة الواحد والثلاثون

يستحب تقديم اليمنى على اليسرى، وهو قول الحنابلة وظاهر قول المالكية والشافعية (34)، والأمر واسع في هذا ولو كان هناك تفصيل لجاءت به السنة واضحة صريحة في بيانه، فكيف مسح أجزاء، واستحباب التيامن في الطهور هو الأصل إن أمكن.

حكم المسح إذا لبس خفا على خف

المسألة الثانية والثلاثون

يجوز أن يلبس خفا على خف، وهو مذهب الحنفية والحنابلة ورواية عند مالك والقول القديم عند الشافعي.

المسح على الخفين

إذا لبس الخف الأول ثم أحدث ثم لبس خفا عليه وهو محدث فله حالتان

الحالة الأولى: أن يكون ذلك قبل أن يمسح على الأسفل: فلا يمسح إلا على الأسفل، وهو مذهب الحنفية (35)، وأحد القولين عند مالك (36)، والحنابلة (37) وقول العراقيين من الشافعية. الحالة الثانية: أن يلبس الخف الأعلى بعد أن مسح على الخف الأسفل وقبل الحدث: فيمسح على الأعلى، وهو قول عند المالكية وأصح الوجهين عند الشافعية (38).

المسألة الثالثة والثلاثون

حكم أخذ ماء جديد لمسح الخفين غير فضل ما تبقى من مسح الرأس

المسألة الرابعة والثلاثون

وهذه المسألة مبنية على خلاف العلماء في الماء المستعمل والصحيح أنه طهور مطهر، وهذا مذهب الجمهور وهو اختيار شيخ الإسلام (39). ولكن الاحتياط والخروج من الخلاف أولى وذلك حرصاً على أن تصح العبادة بيقين لذلك الأولى تجنب استعمال الماء المستعمل وأخذ ماء جديد لمسح الخفين.

هل المسح على الخفين رخصة أم عزيمة؟

أن المسح رخصة علا الصحيح، وهو مذهب الجمهور (40)، والفرق بين الرخصة والعزيمة: العزيمة: ما شرع من أحكام ابتداء من غير عذر. الرخصة: التيسير لسبب فيما ثبت إيجابه أو تحريمه.

المسألة الخامسة والثلاثون

ما حكم غسل الخف بدلا من مسحه

المسألة السادسة والثلاثون

يجزئ مع الكراهة، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة واختاره محمد بن الحسن من الحنفية (41).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الذي تناول جمع مسائل المسح على الخفين، والذي اشتمل على ست وثلاثون مسألة فقهية، تم استعراض الراجع فيها باختصار دون الدخول في تفاصيل الأدلة أو الخلافات الفقهية. نخلص إلى أن المسح على الخفين يعد من المسائل الهامة التي تبرز فيها آراء متعددة، لكن الراجع وفقاً لما تم عرضه من مسائل هو الأيسر والأقرب للصواب في معظم الأحوال. نسأل الله أن يوفقنا جميعاً للعمل بما يرضيه، وأن يكون هذا البحث مفيداً لكل من يسعى لفهم هذه المسألة الفقهية على نحو صحيح.

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر

المصدر	رقم الحاشية
المحلى (1 / 231)	(1)
التمهيد (11 / 110)	(2)
بدائع الصنائع (1 / 110)، المجموع (1 / 526)، مسائل هانئ (1 / 21).	(3)
المجموع (21/184)	(4)
مجموع الفتاوى (21 / 184)	(5)
المجموع (1 / 527)	(6)
الأوسط (1 / 450)	(7)
مجموع الفتاوى (1 / 394)	(8)
الاختيارات الفقهية (1 / 422)	(9)
تهذيب السنن (1 / 98)	(10)
المبدع (1 / 145)	(11)
المجموع (1 / 549)	(12)
حاشية الدسوقي (1 / 145)	(13)
تهذيب اللغة (11 / 53)	(14)

المصدر	رقم الحاشية
المحلى (1 / 321)	(15)
مجموع الفتاوى (21 / 177)، والفتاوى الهندية (1 / 34)	(16)
الأوسط (1 / 443) المجموع (1 / 512)	(17)
شرح بلوغ المرام للعودة (2 / 755)	(18)
مسائل هانئ (1 / 18)	(19)
المجموع (1/512)	(20)
الاختيارات الفقهية (1 / 443)، المجموع (1 / 527)	(21)
الفروع (1 / 167)، المجموع (1 / 515)	(22)
انظر المجموع (1 / 523)	(23)
المحلى (2 / 94)، الانصاف (1 / 190)	(24)
الفتاوى (21 / 192)	(25)
زاد المعاد (1 / 199)	(26)
أبي شيبه (1865)	(27)
ابن المنذر (464)	(28)
اللالكائي في شرح أصل أصول السنة (214)	(29)
المحلى (2 / 185)	(30)
موسوعة أحكام الطهارة (30 / 292)	(31)

المصدر	رقم الحاشية
انظر الشرح الكبير (1 / 95)	(32)
المحلى (1 / 341)	(33)
الانصاف (1 / 185)	(34)
المجموع (1 / 531)	(35)
المبسوط (1 / 102)	(36)
الخرشي (1 / 178)	(37)
الاقناع (1 / 34)	(38)
المجموع (1 / 531)	(39)
المجموع (1 / 534)	(40)
الفروع (1 / 79)	(41)
المجموع (1 / 510)، الانصاف (1 / 169)، مراقبي الفلاح (53)	(42)
الشرح الصغير (1 / 156)، المجموع (1 / 550) الانصاف (1 / 185)	(43)

كتب المؤلف



